السيّد الخوئيّ والقراءات القرآنيّة

م.م. ليث عبد الحسين فرحان العتابي
مدير مركز الترجمة والتواصل الثقافي
العتبة الحسينية المقدّسة

Al-Khoei and the Qur'anic Recitations

Asst.Lect. Laith Abdul-Hussein Farhan Al-Atabi
Director of the Center for Translation and Cultural Communication
Holy Husseiniya threshold
Email: Leath.atabe@gmail.com

ملخص البحث

موضوع القراءات القرآنية له أهمية في تاريخ القرآن الكريم، فقد نال هذا الموضوع عناية كبيرة عند باحثي تاريخ القرآن وعلوم القرآن، ولقد انقسم علماء الإسلام بشأنه ما بين مؤيدٍ ورافض، مع عدم الخلو من آراء وسطية تراعي عنوانات خاصة وموارد خاصة.

وقد عدّ بعضهم القراءات القرآنية علماً خاصاً ومستقلاً عن علوم القرآن، وبحثه بعضهم الآخر ضمن موضوع جامع اصطلح عليه (تاريخ القرآن).

لذلك فإن مسألة (القراءات) تُعد من الموضوعات المهمة جداً في البحوث والدراسات القرآنية، وذلك عند المؤيدين والمخالفين ـ لها ـ على حدٍ سواء.

فالمؤيدون يبحثونها من أجل إثباتها وتأييدها، مع الإتيان بالأدلة على ذلك من روايات وإجماعات وما شاكل ذلك .

في هذا البحث سنتطرق لرأي السيد الخوئي في القراءات القرآنية، وردوده حول ما يتعلق بهذا الموضوع المهم والحساس.

الكلمات المفتاحية : القراءات القرآنية، الشيعة، السيد الخوئي.

Abstract

The subject of Qur'anic readings is important in the history of the Noble Qur'an. This subject has received great attention among researchers of the history of the Qur'an and Qur'anic sciences and Islamic scholars have been divided about it between supporters and opponents not without moderate opinions that take into account special titles and special resources.

Some considered the Qur'anic readings as a special science independent of the sciences of the Qur'an while others discussed it within a comprehensive topic termed (the history of the Qur'an).

Therefore the issue of (readings) is one of the very important topics in Qur'anic research and studies for both supporters and opponents of it.

Supporters are looking for it in order to prove and support it with evidence for that from narrations consensus and the like.

In this research we will discuss the opinion of Sayyid Al-Khoei on the Qur'anic readings and his responses regarding this important and sensitive topic.

لقد أولى الباحثون عناية خاصة لموضوع القراءات القرآنية على مختلف أطوارداسة تاريخ القرآن الكريم، وقد أخذ هذا الموضوع مساحة اهتمام واسعة عند بحث تاريخ القرآن وعلوم القرآن، وانقسم علماء الإسلام بشأنه ما بين مؤيدٍ ورافض، مع عدم الخلو من آراء وسطية تراعي عنوانات خاصة وموارد خاصة.

وقد عد البعض القراءات القرآنية قسما خاصاً ومستقلاً عن علوم القرآن، وبحثه البعض الآخر ضمن موضوع جامع اصطلح عليه (تاريخ القرآن).

ولذلك يرى البحث أنّ مسألة (القراءات) من المواضيع المهمة جداً في البحوث والدراسات القرآنية، وذلك عند المؤيدين والمخالفين ـ لها ـ على حدٍ سواء.

فالمؤيدون يبحثونها من أجل اثباتها وتأييدها، مع الاتيان بالأدلة على ذلك من روايات وإجماعات وما شاكل.

أما المخالفون فهم يبحثون مسألة (القراءات) من أجل توضيح متبناهم في كون (القرآن الكريم واحد نزل من عند الواحد)، وان (الأختلاف جاء من القُراء)، وبالتالي فحين تأخذ المسألة حتمية تعيين قراءة من القراءات؛ يأتون بدليل(الإجازة) الواردة عن الإمام الصادق عليه السلام للقراءة (كما تقرأ الناس) ؛ وذلك كدليل إباحة يعطي فسحة كبيرة في مجال القراءة والتعبد والاعتقاد وغير ذلك.

أمّا على مستوى المذهب الشيعي قد بحث موضوع (القراءات) قبل وبعد السيد الخوئي ، ولقد قام تلميذه الشيخ محمد هادي معرفة بالتوسع في هذا الموضوع في كتابه (التمهيد في علوم القرآن) اعتماداً على آراء السيد الخوئي قدس سره مقارنة لها بآراء أخرى، إلاّ إننا لا بدّ أنْ نحدد محورموضوع وحقبة زمان ، وكتاب شخص معين ، نبحث فيه حتى لا يتشتت الموضوع، مع ملحظ إنّ ما بين أيدينا هو (بحث) وليس كتاب أو موسوعة.

لذلك وفي هذا البحث عن موضوع القراءات في كتاب (البيان) للسيد الخوئي قدس سره سوف نتطرق لموضوع القراءات عموماً، ولما تناوله السيد الخوئي قدس سره بشأن هذا الموضوع المهم والحساس من تحقيق متكامل بشكلٍ خاص.

إنّ موضوع (القراءات)، وموضوع (الناسخ والمنسوخ) لم يُبحث بإبداع مثلما بُحث في

كتاب (البيان) للسيد الخوئي قدس سره، وهذا لا يعني بخس حقّ الباحثين الآخرين قبل وبعد السيد الخوئي، إلاّ إنّ الباحث يشير إلى مبحث يعتبره الأهم ليقدمه على المهم، وهذه الحال تنطبق بحسب رأيي على هذين المبحثين في كتاب (البيان) للسيد الخوئي قدس سره.

إنّ بحثنا هذا سيركز على مسألة موضوع (القراءات)، مع التركيز فيها على رأي عَلَمٍ من الأعلام ألا وهو السيد الخوئي قدس سره، مع إيفاء حق الكتاب والكاتب في تبيين وتوضيح ما لهما من دور وفضل في بسط موضوع القراءات.

ما المقصود بالقراءات :؟

للتعرف على القراءات القرآنية، يجب الاطلاع على آراء المختصين ، فالقراءات في اللغة: (جمع قراءة وهي مصدر من قرأ يقرأ قراءة وقرآنا فهو قارِئ من قَرَأَةٍ وقُرّاءٍ وقارِئينَ ومنه قول القائل: قرأت الشيء إذا جمعتُه وضممتُ بعضه الى بعض)[1].

فهي مأخوذة من (القراءة)، وجمعها (قراءات)، وهي تشمل كل ما هو مقروء، ولا بدّ من تحديد ما هو المقروء عند اطلاقها، فلكل شيء قراءة وقراءات، إلاّ إنّ الذي يتبادر عند المتشرعة وأهل الصناعة في مجال التشريع يكون المراد منها هو (القراءات القرآنية)، بغض النظر عن أنْ يكونوا موافقين أم مخالفين.

أما في الاصطلاح فقد تعددت التعريفات عند العلماء فعرفها الزركشي (ت ٧٩٤هـ) بقوله: (اختلاف الألفاظ بزيادةٍ، أو نقصٍ، أو تغيير حركةٍ، أو إثبات لفظٍ بدل آخر)[2].

وعرفها ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) بقوله: (علم بكيفيات أداء كلمات القرآن، واختلافها معزو لناقله)[3].

أما القسطلاني (ت ٩٢٣هـ) فعرفها بأنها: (علم يعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى واختلافهم في اللغة والإعراب ، والحذف والاثبات والتحريك ، والإسكان والفصل والاتصال ، وغير ذلك من هيأة النطق والإبدال)[4].

(١) تاج العروس، الزبيدي ج١، ص٩٠ ، ولسان العرب، ابن منظور، ج١ ، ص١٢٨، والقاموس المحيط، الفيروزآبادي، ج ١، ص١٨، ومجمع البحرين، الطريحي، ج ١، ص٢٤٠ .
(٢) البرهان، الزركشي، ج١، ص ٣١٨.
(٣) منجد المقرئين ومرشد الطالبين، ابن الجزري، ص ١٦ .
(٤) لطائف الإشارات، القسطلاني، ج١، ص ١٧٠ .

إذ جعلوها علماً من علوم القرآن، وأساساً يُبنى عليه ، ومدخلاً إلى معرفة ألفاظه، إذ ذاك هو قول الموافقين القارين به، أما باقي الأقوال فهي مؤجلة إلى محلها.

نعم، (إنّ من الأمور الواضحة فاللازم هو أن يُقرأ القرآن الكريم على نفس النهج والأسلوب والطريقة التي كان النبي ﷺ وأصحابه وأهل بيته يقرؤونه بها. وقد تلقى أصحابه هذه الطريقة منه ﷺ شفاهاً وسماعاً ـ لا كتابةً ـ إذ أن ما كُتب حينئذٍ لم يكن له نُقط ولا حركات إعرابية. والذي كان يقرأه النبي ﷺ وتلقّاه عنه أصحابه هو القرآن الذي هو اسمٌ للألفاظ القرآنية بموادّها وصورها، فلا يقال لبعض كلماته الفاقدة للصورة أو للمادّة أنّها قرآن)[1].

من ذلك جاءت أهمية مبحث القراءات، علماً إنّ العلماء من كلا المدرستين قد تناولوا الموضوع بالبحث المطول جداً، إذ لا تجد كتاباً في علوم القرآن أو في التفسير إلا وكان مبحث القراءات له حظه من البحث قلة أو كثرة؛ دلالة على أهميته العلمية والعملية، وعلى الباحث عند بحثه عن القراءات أنْ يبينها علمياً، ثم يبين الموقف العملي التكليفي منها، حتى يوضح للقارئ وللمكلف موقفه منها.

السيد الخوئي ومسألة القراءات في القرآن الكريم

يقول السيد الخوئي قدس سره عن القراءات: (لقد اختلفت الآراء حول القراءات السبع المشهورة بين الناس، فذهب جمع من علماء أهل السنة إلى تواترها عن النبي ﷺ وربما يُنسب هذا القول إلى المشهور بينهم. ونُقل عن السبكي القول بتواتر القراءات العشر، وأفرط بعضهم فزعم أنّ من قال إنّ القراءات السبع لا يلزم فيها التواتر فقوله كفر. ونُسب هذا الرأي إلى مفتي البلاد الاندلسية أبي سعيد فرج ابن لب. والمعروف عند الشيعة أنها غير متواترة، بل القراءات بين ما هو اجتهاد من القارئ وبين ما هو منقول بخبر الواحد. واختار هذا القول جماعة من المحققين من علماء أهل السنة. وغير بعيد أنْ يكون هذا هو المشهور بينهم... وهذا القول هو الصحيح)[2].

لقد استعرض السيد الخوئي الآراء في مسألة القراءات بحسب أقوال علماء المدارس

(١) بحوث في تاريخ القرآن وعلومه، أبو الفضل مير محمدي الزرندي، ص ١٦٤.
(٢) البيان، السيد الخوئي، ص ١٢٣.

الإسلامية ككل، ولخصها بقول مفيدٍ جداً يسهل على القارئ فهم المسألة عموماً، وبذلك أدى السيد الخوئي قدس سره أمانة الطرح العلمي، لينتقل بعدها إلى تفصيلات فيه، وإلى إعطاء الرأي وفق متبناه .

وقسّم السيد الخوئي قدس سره في كتابه (البيان) الآراء بشأن القراءات إلى رأيين هما:

١ـ الرأي الأول: القائل بتواتر القراءات:

فقد وصل الإفراط بالبعض إلى تكفير من لا يقول بتواتر القراءات، وبذلك فإنهم يضفون عليها تقديساً يصل إلى حد الإفراط، فمثلاً نجد بأن الباقلاني (ت ٤٠٣ هـ) يقول: (إنّ القراءات قرآن منزل من عند الله تعالى، وأنها تنقل خلفاً عن سلف، وأنهم أخذوها من طريق الرواية، لا من جهة الاجتهاد؛ لأن المتواتر المشهور أن القرّاء السبعة إنّما اخذوا القرآن رواية ؛ لأنهم يمتنعون من القراءة بما لم يسمعوه)[١]. واستدل أصحاب هذا الرأي بإجماع السلف، وبأن اهتمام الصحابة والتابعين بالقرآن يقتضي تواتر قراءته[٢]. ومن علماء الشيعة ممن قال بالتواتر يمكن أن نذكر: العلامة الحلي[٣]، والشهيد الأول العاملي[٤].

وإنّ ملازمتهم ما بين تواتر القرآن وبين قراءته هي ملازمة غير تامة، للتغاير ما بين القرآن الكريم وما بين القراءات، وقد وضح السيد الخوئي قدس سره ذلك، وبين حقيقة القراءات بقوله: (بل القراءات بين ما هو اجتهاد من القارئ وبين ما هو منقول بخبر الواحد)[٥].

فإن كانت القراءات إمّا اجتهاد شخصي، أو خبر آحاد؛ فكيف يمكن القول بتواترها؟

فالقول بتواترها ـ عند من قال بتواتر القراءات ـ ماهو إلاّ نوع من المبالغة القائم على اصرار وتزمت يوضح ما للتقليد والإتباع ـ من غير دليل ـ من مساوئ، وبالخصوص في القضايا التشريعية وما يتعلق بها.

ثم أنّ هناك من علماء السنة من فرق ما بين القرآن والقراءات، فلماذا هذا العناد في

(١) نكت الانتصار لنقل القرآن، الباقلاني، ص ٤١٥.
(٢) تقريب النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، ص ٢٨، ومناهل العرفان، الزرقاني، ج١، ص ٢٨٩، ومباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، ص ٢٥٥.
(٣) منتهى المطلب، العلامة الحلي، ص ٢٧٤، كتاب الصلاة، باب القراءة.
(٤) ذكرى الشيعة، الشهيد الأول العاملي كتاب الصلاة، الواجب الرابع.
(٥) البيان، السيد الخوئي، ص ١٢٣.

جعلها نصاً، مع العلم إنّها اجتهاد، والفرق بين ما بين النص والاجتهاد.

٢ـ الرأي الثاني: القائل بعدم تواتر القراءات:

يعدّ أصحاب هذا الرأي بأن القراءات إمّا اجتهاد من قبل القارئ، أو أنها خبر آحاد. على أنْ نفرق ما بين (القرآن) وما بين (القراءات)، فالقرآن الكريم شيء، والقراءات شيءٌ آخر.

وهذا القول قال به مفسرو الإمامية[١]، وتابعهم على ذلك جمع من مفسري العامة كالرازي (ت٦٠٦هـ)[٢]، والقرطبي (ت ٦٧١هـ)[٣]، والبيضاوي (ت ٦٨٢هـ)[٤]، وأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ)[٥].

وإلى ذلك ذهب السيد الخوئي قدس سره بقوله: (والمعروف عند الشيعة أنها غير متواترة، بل القراءات بين ما هو اجتهاد من القارئ وبين ما هو منقول بخبر الواحد. واختار هذا القول جماعة من المحققين من علماء أهل السنة. وغير بعيد أنْ يكون هذا هو المشهور بينهم... وهذا القول هو الصحيح)[٦].

وهذا هو رأي الأكثرية من علماء الشيعة، مع جملة من علماء السنة.

كما وقد استدل السيد الخوئي قدس سره لإثبات أنّ القراءات حقيقة مغايرة لحقيقة القرآن بقوله: (إنّ كل واحد من هؤلاء القرّاء (يعني السبعة) يحتمل فيه الغلط والاشتباه ولم يرد دليل من العقل ولا من الشرع على وجوب اتباع قارئ منهم بالخصوص، وقد استقل العقل وحكم الشرع بالمنع على اتباع غير العلم)[٧].

وبذلك يتضح بأن عدم تواتر القراءات هو الرأي الأرجح والأقرب إلى الطرح العلمي،

(١) التبيان، الطوسي، ج١، ص ٧، مجمع البيان، الطبرسي، ج١، ص ٣٨، كنز الدقائق، المشهدي، ج١، ص ٤٣٢، الميزان، الطباطبائي، ج١٣، ص ٣٧٦.
(٢) التفسير الكبير، الرازي، ج١، ص ٦٣.
(٣) الجامع لأحكام القرآن، القرطبي، ج١، ص ٤٦.
(٤) تفسير البيضاوي، البيضاوي، ج١، ص ١١.
(٥) تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي الغرناطي، ج٥، ص ٣٠٤.
(٦) البيان، السيد الخوئي، ص ١٢٣.
(٧) البيان، ص ١٦٢.

وبالخصوص في القضايا التشريعية، فإن قراءة القرآن الكريم لا يمكن الاعتماد فيها على قراءة أفراد عاديين، بل من المفروض أنْ تكون قراءة النبي ﷺ هي الأساس، أو من نقلها بكل أمانة عنه، وهم أئمة أهل البيت عليهم السلام.

إذن فالقراءات هي إمّا اجتهاد شخصي، أو خبر آحاد، والنتيجة في ذلك ستكون هي عدم الاعتبار على أكثر وأشهر المباني.

من جانب آخر فإن (القراءات) غير (القرآن)، وبالتالي فإن القدسية التي للقرآن الكريم لن تشمل القراءات، وستكون القراءات خاضعة للنقد، بل للرفض. ومع جمع الأمرين معاً ستكون النتيجة هي عدم اعتبار القراءات على أنّ لها مكانة شرعية .

أسس مهمة في بحث القراءات

الدراسة في موضوع القراءات يجب أنْ يتبع الباحث خطة للبحث، مع عرض للمنهج الذي سيتبع في ذلك، وتوضيح أسس ذلك المنهج، ومن ثم إبراز النتائج المتمخضة عن ذلك مع ذكر الأدلة عليها.

إن السيد الخوئي قدس سره في منهجه للقراءات قد بحث فيها على أساسين مهمين هما:

١ـ حال القرآن الكريم:

إذ يقول قدس سره: (قد اطبق المسلمون بجميع نحلهم ومذاهبهم على أنّ ثبوت القرآن ينحصر طريقه بالتواتر. واستدل كثير من علماء السنة والشيعة على ذلك: بأنّ القرآن تتوافر الدواعي لنقله؛ لأنه الأساس للدين الإسلامي، والمعجز الإلهي لدعوة نبي المسلمين. وكل شيء تتوفر الدواعي لنقله لا بدّ وأن يكون متواتراً. وعلى ذلك فما كان نقله بطريق الآحاد لا يكون من القرآن قطعاً)[1].

وبذلك فإن السيد الخوئي قدس سره يؤكد على أساس حال القرآن نتيجة مفادها: إنّ ما يُنقل بطريق الآحاد فليس من القرآن بشيء، ذلك إنّ القرآن الكريم لا يُنقل بخبر الآحاد، ولم يقبل أحد من العلماء المحققين ذلك سنة وشيعة، بل لقد عابوا ما ورد من روايات آحاد عن عائشة وعن غيرها، ولم يقبلوها؛ لأنها أخبار آحاد، والكتب المختصة مليئة بذلك لمن يريد المزيد.

(١) البيان، السيد الخوئي، ص ١٢٣.

٢ـ حال القُرّاء:

إذ يقول السيد الخوئي قدس سره: (إنّ الطريق الأفضل إلى إثبات عدم تواتر القراءات هو معرفة القُرّاء أنفسهم، وطرق رواتهم، وهم سبعة قراء. وهناك ثلاثة آخرون تتم بهم العشرة)[1].

فيضع السيد الخوئي قدس سره اساساً آخر هو معرفة أحوال القُرّاء ليُثبت عن طريقه عدم تواتر القراءات، وليس هذا استنتاج مسبق، بل هو نتيجة بعد تمحيص سبقت المعطيات بسبب شهرتها، وهذا هو حال كل مشهور.

لقد بين السيد الخوئي قدس سره حال القُرّاء في كتاب (البيان)، فقد استعرض أسمائهم وبين آراء العلماء فيهم، وهو قد بحث حال القُرّاء العشرة ولم يكتفي بسبعة فقط.

والسيد الخوئي قدس سره عندما بحث أحوالهم؛ تطرق إلى البحث عنهم رجالياً، بعد أنْ بحث عن الأحاديث التي وردت في ذلك، ولقد استنتج قدس سره عدم حجية أقوالهم ونقلهم؛ لما ورد من طعون عليهم، ولقد ورد من علماء السنة قبل الشيعة أنّ هؤلاء القُراء طلبوا الشهرة!

إذن، فبعد استعراض حال القرآن الكريم، وحال القُراء، تبين لنا أنّ موضوع القراءات قد أُضيف فيما بعد من قِبل البعض من أجل الشهرة والكسب المادي فقط، تلت ذلك وساعدت عليه أسباب سياسية وعقائدية وعصبية جعلت منه مبحثاً قرآنياً.

القُرّاء الذين ذكرهم السيد الخوئي

لقد أورد السيد الخوئي قدس سره أسماء القُرّاء وأحوالهم في كتاب البيان، وهؤلاء القُرّاء هم:

١ـ عبد الله بن عامر الدمشقي:

٢ـ ابن كثير المكي:

٣ـ عاصم بن بهدلة الكوفي:

٤ـ أبو عمرو البصري:

٥ـ حمزة الكوفي:

(١) البيان، ص ١٢٤.

٦ـ نافع المدني:

٧ـ الكسائي الكوفي:

٨ـ خلف بن هشام البزّار:

٩ـ يعقوب بن إسحاق:

١٠ـ يزيد بن القعقاع:

لقد استدل السيد الخوئي قدس سره على كون القراءات هي اجتهاد من القرّاء بعدة أدلة مهمة هي:

الدليل الأول: العلم الإجمالي:

يقول قدس سره: (إنا لو سلمنا إنّ القراءات كلها تستند إلى الرواية، وإنّ جميع رواتها ثقات، إلا إنّا نعلم علماً إجمالياً أنّ بعض هذه القراءات لم تصدر عن النبي صلى الله عليه وآله قطعاً، ومن الواضح إنّ مثل هذا العلم يوجب التعارض بين تلك الروايات وتكون كل واحدة منها مكذبة للأخرى، فتسقط جميعها عن الحجية، فإن تخصيص بعضها بالاعتبار ترجيح بلا مرجح، فلا بدّ من الرجوع إلى مرجحات باب المعارضة، وبدونه لا يجوز الاحتجاج على الحكم الشرعي بواحدة من تلك القراءات)[1].

فدليل العلم الإجمالي يعطينا نتيجة مفادها؛ إنّ بعض القراءات لم تصدر عن النبي صلى الله عليه وآله، ومن ثم يحصل التعارض ما بين الروايات، وستكون النتيجة هي التساقط، وعدم حجية جميع القراءات.

أما لو رجح أحدهم أحدها؛ فإنه ترجيح من غير مرجح، وهذه مخالفة لأصول الاستدلال والاستنباط الصحيح.

الدليل الثاني: عدم وثاقة جميع رواة القراءات السبع:

وهذا واضح جلي في ذكره لهم، بل حتى لجميع القرّاء العشر، إذ أنّ السيد الخوئي قد أورد أقوال العلماء فيهم والتي لم توثقهم جميعاً، بل إنّ الكل عليه ملاحظات، وقد

(١) البيان، السيد الخوئي، ص ١٦٥.

أوردها السيد الخوئي قدس سره في عرضه لتراجمهم[1]. كما وقال قدس سره: (إنّ رواة كل قراءة من هذه القراءات، لم يثبت وثاقتها أجمع، فلا تشمل أدلة حجية خبر ثقة روايتهم. ويظهر ذلك مما قدَّمناه في ترجمة أحوال القرّاء ورواتهم)[2].

فبعد أنْ استعرض السيد الخوئي قدس سره أسماء وأحوال القُرّاء توضح من بعد ذلك ـ اعتماداً على أقوال أهل الاختصاص ـ عدم وثاقتهم بأجمعهم، إذ لا يخلو تقييم أي أحدٍ منهم من الطعن فيه أو في نقله أو في كليهما معاً.

الدليل الثالث: رأي العلماء فيهم:

لقد أورد السيد الخوئي آراء العلماء من ذوي الاختصاص في كون القراءات اجتهاد من القرّاء، إذ قال: (إنّ القراءات لم يتضح كونها رواية لتشملها هذه الأدلة، فلعلها اجتهادات من القراء، ويؤيد هذا الاحتمال ما تقدم من تصريح بعض الأعلام بذلك...)[3].

نعم، لقد أورد السيد الخوئي قدس سره جملة من الآراء لذلك، ومن هذه الآراء التي أوردها قدس سره:

١ـ رأي ابن أبي هاشم:

إذ ينقل السيد الخوئي قدس سره رأيه القائل: (السبب في اختلاف القراءات السبع وغيرها، إنّ الجهات التي وجهت إليها المصاحف كان بها من الصحابة من حمل عنه أهل تلك الجهة، وكانت المصاحف خالية من النقط والشكل. قال: فثبت أهل كل ناحية على ما كانوا تلقوه سماعاً عن الصحابة، بشرط موافقة الخط، وتركوا ما يخالف... فمن ثم نشأ الاختلاف بين قرّاء الأمصار)[4].

فكان السبب بحسب رأي (ابن أبي هاشم) هو اختلاف قراءة المركز عن قراءات الأمصار، وذلك بسبب عدم التنقيط وما يتعلق بذلك من كتابة ورسم وشكل.

(١) البيان، السيد الخوئي، ص ١٢٣ ـ ١٤٧.
(٢) البيان، ص ١٦٥.
(٣) البيان، ص ١٦٤.
(٤) البيان، السيد الخوئي، ص ١٦٤ نقلًا عن التبيان، ص ٨٦.

٢ـ رأي محمد عبد العظيم الزرقاني:

ينقل السيد الخوئي قدس سره رأيه القائل: (كان العلماء في الصدر الأول يرون كراهة نقط المصحف وشكله، مبالغة منهم في المحافظة على أداء القرآن كما رسمه المصحف، وخوفاً من أن يؤدي ذلك إلى التغيير فيه... ولكن الزمان تغيَّر ـ كما علمت ـ فاضطر المسلمون إلى إعجام المصحف وشكله لنفس ذلك السبب، أي للمحافظة على أداء القرآن كما رسمه المصحف، وخوفاً من أنْ يؤدي تجرده من النقط والشكل إلى التغيير فيه)[١].

فالزرقاني يعزو ذلك إلى التنقيط الطارئ على المصحف، إلاّ إنّ ذلك قد يصح في مواضع ولن يصح في غيرها، إذ ليست كل الكلمات القرآنية تحتوي على نقاط، كما وإنّ جملة منها معلومة المراد معلومة النقاط كـ(هذا) على سبيل المثال وما شاكله.

إذن فهذا سبب غير تام ولا يشمل كل المصحف، وهو سبب ضعيف جداً، بل حجة ضعيفة هدفها جعل القراءات شيئاً لا بدّ منه؟!

وهذه ثلاثة أدلة رئيسية أوردها السيد الخوئي قدس سره على كون القراءات ما هي إلاّ اجتهادات شخصية من القُرّاء، وما ألحق بهما، وبالخصوص الرأي الثالث الذي تضمن رأي عالمين من علماء أهل العامة.

الأدلة على عدم تواتر القراءات عند السيد الخوئي قدس سره

لقد أورد السيد الخوئي قدس سره أدلة على عدم تواتر القراءات عقيب إيراده لأسماء وأحوال القُرّاء، ولقد ذكر أسباب عدم تواتر القراءات والتي هي:

١ـ دليل الاستقراء:

إذ يقول قدس سره: (إنّ استقراء حال الرواة يورث القطع بأنّ القراءات نُقلت إلينا بأخبار الآحاد. وقد اتضح ذلك فيما أسلفناه في تراجمهم فكيف تصح دعوى القطع بتواترها عن القُرّاء. على أنّ بعض هؤلاء الرواة لم تثبت وثاقته)[٢].

إنّ استقراء حال القُرّاء من سبر أقوال أهل الاختصاص بشأنهم يعد من أفضل الطرق؛

(١) البيان، ص ١٦٥ نقلًا عن مناهل العرفان ص ٤٠٢.
(٢) البيان، السيد الخوئي، ص ١٤٩.

من أجل تكوين صورة واضحة عن كل شخصٍ منهم.

فإنْ كانت رواياتهم أخبار آحاد، وأنهم عند أهل الاختصاص غير ثقات، فبالتالي يكون الدليل الاستقرائي حاكماً على عدم حجية القراءات.

٢ـ طريق النقل:

يقول قدس سره: (إنّ التأمل في الطرق التي أخذ عنها القُرّاء، يدلنا دلالة قطعية على أنّ هذه القراءات إنّما نُقلت إليهم بطريق الآحاد)[١].

وطريق النقل هو دليلٌ آخر أثبت عبره السيد الخوئي قدس سره أنّ هذه القراءات ما هي إلاّ أخبار آحاد.

ولقد غمزهم جملة من علماء السنة بأن ذلك سيؤدي للنقل من الأعور عن الأعرج، في دلالة كنائية تهكمية عن عدم صحة خبر الآحاد، ويريدون بالأعور والأعرج المعاق ذهنياً وليس جسدياً، أي غير الثقات.

٣ـ النقل الشخصي لكل قراءة:

يقول قدس سره: (اتصال أسانيد القراءات بالقُرّاء يقطع تواتر الأسانيد حتى لو كانت رواتها في جميع الطبقات ممن يمتنع تواطؤهم على الكذب، فإن كل قارئ إنما ينقل قراءته بنفسه)[٢].

لقد تبين من طريق البحث في أسانيد نقل القراءات؛ أن كل قارئ ينقل قراءته بنفسه، ويتشدد لها، إذ ليس هناك أي تواتر عليها أو في نقلها. وليس هناك مرجعية حاكمة بها، بل هي أخبار آحاد تعصب لها فلان وفلان ليس غير.

٤ـ القراءات اجتهادية وليست متواترة:

يقول قدس سره: (احتجاج كل قارئ من هؤلاء على صحة قراءته، واحتجاج تابعيه على ذلك ايضاً، وإعراضه عن قراءة غيره دليل قطعي على أنّ القراءات تستند إلى اجتهاد القُرّاء وآرائهم؛ لأنّها لو كانت متواترة عن النبي صلى الله عليه وآله لم يحتج في إثبات صحتها إلى الاستدلال

(١) البيان، ص ١٤٩.
(٢) البيان، ص ١٤٩.

والاحتجاج)[1].

فإن التشدد للقراءات، والاحتجاج بصحة كل واحدة منها دون غيرها، والشهادة الفردية الخاصة، كل ذلك يؤكد بأنّ القراءات ما هي إلا اجتهادات شخصية، وأنّها ليست متواترة. والفرقُ بين ما بين الاجتهاد الشخصي والنص، وبالخصوص النص المحكم، ألا وهو القرآن الكريم.

٥ـ الإنكار الوارد لبعض القراءات:

يقول قدس سره: (إنّ في إنكار جملة من أعلام المحققين على جملة من القراءات دلالة واضحة على عدم تواترها، إذ لو كانت متواترة لما صح هذا الانكار...)[2].

فدليل إنكار بعض القراءات، أو جملة منها، أو جميعها، ما هو إلاّ دليل قاطع على عدم تواترها، وعدم صحتها، ومن ثم عدم التعبد بها.

إنّ أقوال رد القراءات وعدم قبلوها كثيرة جداً، ولا يمكن لأحد اهمالها أو انكارها، بل هي أقوال موجودة في كلا المدرستين السنية والشيعية على حدٍ سواء، وبذلك فإن انكارها أكبر دليل على عدم حجيتها.

ما بين الأحرف السبعة والقراءات السبع

في هذا المبحث يجب أنْ نبين حقيقة الخلط الحاصل ما بين الأحرف السبعة وما بين القراءات السبع، ومن ثم نبين المراد بنزول القرآن على سبعة أحرف، وذلك وفق مباني السيد الخوئي قدس سره، وهذا يقتضي تقسيم المبحث إلى مطلبين أساسيين هما:

١ـ المطلب الأول: في تبيين الخلط ما بين الأحرف السبعة والقراءات السبع:

يرد السيد الخوئي قدس سره على من يخلط ما بين الأحرف السبعة وبين القراءات السبع إذ يقول: (قد يتخيل أنّ الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن هي القراءات السبع، فيتمسك لإثبات كونها من القرآن بالروايات التي دلت على ان القرآن نزل على سبعة أحرف، فلا بدّ لنا أنْ ننبه على هذا الغلط، وإنّ ذلك شيء لم يتوهمه أحد من العلماء المحققين. هذا إذا سلمنا

(١) البيان، السيد الخوئي، ص ١٥٠.
(٢) البيان، السيد الخوئي، ص ١٥٠.

ورود هذه الروايات...)[1].

ولقد تعددت وتكاثرت الروايات الواردة من طرق أهل السنة بأن القرآن الكريم قد نزل على سبعة أحرف، ولقد أورد السيد الخوئي قدس سره أشهرها، وقال معقباً على ذلك: (هذه أهم الروايات التي رويت في هذا المعنى، وكلها من طرق أهل السنة وهي مخالفة لصحيفة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: إنّ القرآن واحد نزل من عند واحد، ولكن الإختلاف يجيء من قِبل الرواة. وقد سأل الفضيل بن يسار أبا عبد الله عليه السلام فقال: إن الناس يقولون: إنّ القرآن نزل على سبعة أحرف. فقال أبو عبد الله عليه السلام: كذبوا ـ أعداء الله– و لكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد)[2]، والروايتان قد وردتا في كتب حديثية شيعية كثيرة ومنها أصول الكافي[3].

إن التسليم الأولي بكون القرآن الكريم قد نزل على سبعة أحرف لا يعني أنّ ذلك يراد به القراءات السبع، فالقراءات شيء، ونزول القرآن شيء آخر، وقد وضحت الروايات المراد بنزول القرآن على سبعة أحرف. لكن ما تقول به الإمامية نقلاً عن أئمتها عليهم السلام يخالف كون القرآن قد نزل على سبعة أحرف، فالروايات الصحية تؤكد بأنّ القرآن الكريم واحد قد نزل من عند الواحد.

ففي صحيفة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: ((إن القرآن واحد نزل من عند واحد، ولكن الإختلاف يجيء من قِبل الرواة))[4].

وفي رواية الفضيل بن يسار عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: ((كذبوا ـ أعداء الله ـ ولكنه نزل على حرف واحد من عند الواحد))[5].

وغير ذلك من الروايات، يؤكد هذه المسألة السيرة العملية للمعصومين عليهم السلام، أقوال العلماء من أهل الاختصاص، فضلا عن سيرة العلماء.

نعم، لقد بحث العلماء ما وقع من الخلط ما بين الأحرف السبعة والقراءات السبع،

(١) البيان، السيد الخوئي، ص ١٥٩.
(٢) البيان، السيد الخوئي، ص ١٧٦.
(٣) أصول الكافي، ج١، ص ٦٣٠، كتاب فضل القرآن، باب النوادر، رقم الحديث (١٢).
(٤) أصول الكافي، ج١، ص ٦٣٠، كتاب فضل القرآن، باب النوادر، رقم الحديث (١٣).
(٥) أصول الكافي، ج١، ص ٦٣٠، كتاب فضل القرآن، باب النوادر، رقم الحديث (١٤).

ولقد كان سبب ذلك ما وقع من فهم خاص لجماعات تفسير القرآن الكريم بـ(الرموز والإشارات)، فأوردوا أشياء عجيبة في ذلك ليس عليها دليل، وليس لها قائل، بل أساسها عندهم هو (الكشف)؛ والذي هو شيء شخصي وليس له أي ضابطة اطلاقاً.

٢ـ المطلب الثاني: بيان المراد بنزول القرآن على سبعة أحرف:

إنّ حديث (نزول القرآن على سبعة أحرف) يعد من الأحاديث المتواترة عند جملة من الفرق الإسلامية، إذ لا يخلو من ذلك أي كتاب حديثي عندهم، كما ونجدهم يصرون على تواتر هذا الحديث[١].

فالطبري يقول: (كانت الأخبار قد تظافرت عنه)[٢]، ثم أورد خمسين حديثاً في ذلك.

أما السيوطي فيقول: قلت: (ورد حديث «نزول القرآن على سبعة أحرف» من رواية جمع من الصحابة: أُبي بن كعب، وأنس، وحذيفة بن اليمان، وزيد بن أرقم، وسمرة بن جندب، وسليمان بن صُرد، وابن عباس، وابن مسعود، وعبد الرحمن بن عوف، وعثمان بن عفان، وعمر بن الخطاب، وعمر بن أبي سلمة، وعمرو بن العاص، ومعاذ بن جبل، وهشام بن حكيم، وأبي بكرة، وأبي جهم، وأبي سعيد الخُدري، وأبي طلحة الأنصاري، وأبي هريرة، وأبي أيوب. فهؤلاء واحدٌ وعشرون صحابياً، وقد نص أبو عبيدة على تواتره)[٣].

إنّ أئمة أهل البيت عليهم السلام لا يوافقون على أيٍ من التفسيرات المطروحة في مدرسة أبناء العامة، فعن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: ((إنّ القرآن واحد نزل من عند واحد، ولكن الاختلاف يجيء من قبل الرواة))[٤].

كما وقد سُئل الإمام الصادق عليه السلام عما يقوله الناس من أن القرآن نزل على سبعة أحرف فقال: ((كذبوا ـ إلى أن قال ـ ولكنه نزل على حرفٍ واحد من عند الواحد))[٥].

وبهذه المسألة يقول الهمداني: (ولعل المراد بتكذيبهم تكذيبهم بالنظر إلى ما أرادوه من

(١) ينظر: صحيح البخاري، ج٦، ص ٢٢٧، فتح الباري، ج٩، ص ٢٢، تفسير الطبري، ج١، ص ١٩، الإتقان، ج١، ص ٩٢، مناهل العرفان، ج١، ص١٣٢.
(٢) تفسير الطبري، المقدمة، ج١، ص ١٩.
(٣) الإتقان، السيوطي، ص ٩٢.
(٤) الكافي، الكليني، ج٢، ص ٦٠٦.
(٥) الكافي، ج٢، ص ٦٠٦.

هذا القول ممّا يوجب تعدد القرآن، وإلاّ فالظاهر كون هذه العبارة صادرة عن النبي ﷺ، بل يدّعي تواتره)[1].

إنّ أكبر دليل على عدم تواتر هذا الحديث هو تعدد معانيه، وتعدد المراد به، وتعدد الآراء بشأنه، فلو كان واحداً متواتراً جاء على لسان النبي الأكرم ﷺ كما يدعون، فما هو تفسيره الأوحد، والذي كان ولا بدّ أنْ تجتمع عليه، ولو بنسبة معتد بها، أو تصل إلى نوع من الإجماع عليه، أما القول بتواتره بالإجبار والإكراه، أو بواسطة التهديد بتكفير مخالفه، فما ذلك إلا أسلوب لا يمت إلى العقل والدين والعلم بصلة، وهذا من الأدلة على صحة نقده وعلى عدم تواتره.

الأحرف السبعة توجيهات وردود

وردت العديد من التوجيهات لمعنى الأحرف السبعة من قبل علماء المدرسة السنية، ولقد رد السيد الخوئي قدس سره كل تلك التوجيهات، إذ قد ذكر (عشرة) توجيهات قد ذكرها القائلون بذلك، وسنبين من تلك التوجيهات غير المكرر وغير المتداخل، مع ردود السيد الخوئي قدس سره عليها، وهي:

١ـ أنها المعاني المتقاربة:

إذ قالوا: إنّ المراد بذلك هو سبعة أوجه من المعاني المتقاربة بألفاظ مختلفة نحو: (عجّل، وأسرعْ، واسْعَ) وكانت هذه الأحرف باقية إلى زمان عثمان فحصرها بحرفٍ واحد، وأمر بإحراق بقية المصاحف التي على غيره من الحروف الستة[2].

الرد على هذا التوجيه:

قال السيد الخوئي قدس سره: (إنّ جميع ما ذُكر لها من المعاني أجنبي عن مورد الروايات... وعلى هذا فلا بدّ من طرح الروايات؛ لأن الالتزام بمفادها غير ممكن. والدليل على ذلك:

أولاً: عن هذا إنّما يتم في بعض معاني القرآن، التي يمكن أنْ يُعبر عنها بألفاظ سبعة متقاربة. ومن الضروري معرفة أنّ اكثر القرآن لا يتم فيه ذلك، فكيف تتصور هذه الحروف

(١) مصباح الفقيه، الهمداني، ص ٢٧٤.
(٢) ينظر: تفسير الطبري، ج١، ص ١٥، وتفسير القرطبي، ج١، ص ٤٢.

السبعة التي نزل بها القرآن؟

ثانياً: إنْ كان المراد من هذا الوجه أنّ النبي ﷺ قد جوز تبديل كلمات القرآن الموجودة بكلمات أخرى تقاربها في المعنى... فهذا الاحتمال يوجب هدم أساس القرآن، المعجزة الأبدية، والحجة على جميع البشر، ولا يشك عاقل في أنّ ذلك يقتضي هجر القرآن المنزل، وعدم الاعتناء بشأنه. وهل يتوهم عاقل ترخيص النبي ﷺ أنْ يقرأ القارئ: يس، والذكر العظيم، إنك لمن الأنبياء، على طريق سويّ، إنزال الحميد الكريم، لتخوف قوماً ما خوّف أسلافهم فهم ساهون. فلتقرّ عيون المجوزين لذلك. سبحانك اللهم إنّ هذا إلا بهتان عظيم. وقد قال تعالى: ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ ﴾.

وإذا لم يكن للنبي أنْ يبدل القرآن من تلقاء نفسه، فكيف يجوز ذلك لغيره؟ وإنّ رسول الله ﷺ علّم براء بن عازب دعاءً كان فيه: ونبيك الذي أرسلت. فقرأ براء: ورسولك الذي أرسلت. فأمره ﷺ أن لا يضع الرسول موضع النبي. فإذا كان هذا في الدعاء، فماذا يكون الشأن في القرآن...)[1].

فلقد عَدَ السيد الخوئي قدس سره المعاني الموضوعة لذلك بأنها أجنبية عن المقام، وبعيدة عن الروايات، دليله إلى ذلك استحالة سريان المعاني السبعة لكل ألفاظ وكلمات القرآن الكريم.

واستكمالاً للرد يقول السيد الخوئي قدس سره في ثالثاً:(ثالثاً: صرحت الروايات المتقدمة بأنّ الحكمة في نزول القرآن على سبعة أحرف هي التوسعة على الأمة؛ لأنّهم لا يستطيعون القراءة على حرف واحد، وإنّ هذا هو الذي دعا النبي إلى الاستزادة إلى سبعة أحرف. وقد رأينا أنّ اختلاف القراءات أوجب أنْ يكفر بعض المسلمين بعضاً... ويستنتج من ذلك أمور:

١ـ إنّ الإختلاف في القراءة كان نقمة على الأمة. وقد ظهر ذلك في عصر عثمان، فكيف يصح أنْ يطلب النبي ﷺ من الله ما فيه فساد الأمة. وكيف يصح على الله أنْ يجيبه إلى ذلك؟ وقد ورد في كثير من الروايات النهي عن الاختلاف. وإنّ فيه هلاك الأمة. وفي بعضها إنّ النبي ﷺ تغير وجهه واحمر حين ذكر له الاختلاف في القراءة...

٢ـ قد تضمنت الروايات المتقدمة أنّ النبي ﷺ قال: إنّ أُمتي لا تستطيع ذلك (القراءة

(١) البيان، السيد الخوئي، ص ١٧٨ـ ١٨٣.

على حرف واحد)، وهذا كذب صريح، لا يعقل نسبته إلى النبي ﷺ لأننا نجد الأمة بعد عثمان على اختلاف عناصرها ولغاتها قد استطاعت أنْ تقرأ القرآن على حرف واحد، فكيف يكون من العسير عليها أنْ تجتمع على حرف واحد في زمان النبي ﷺ وقد كانت الأمة من العرب أصحاب السليقة .

٣ـ إنّ الاختلاف الذي أوجب لعثمان أنْ يحصر القراءة في حرف واحد قد اتفق في عصر النبي ﷺ وقد أقر النبي ﷺ كل قارئ على قراءته، وأمر المسلمين بالتسليم لجميعها، وأعلمهم بأنّ ذلك رحمة من الله لهم، فكيف صح لعثمان ولتابعيه سد باب الرحمة مع نهي النبي ﷺ على المنع عن قراءة القرآن، وكيف جاز للمسلمين رفض قول النبي ﷺ وأخذ قول عثمان وإمضاء عمله، أفهل وجدوه أرأف بالأمة من نبيها، أو أنّه تنبه لشيء قد جهله النبي ﷺ من قبل وحاشاه، أو أنّ الوحي قد نزل على عثمان بنسخ تلك الحروف؟!

وخلاصة الكلام: أنّ بشاعة هذا القول تغني عن التكلف في رده، وهذه هي العمدة في رفض المتأخرين من علماء أهل السنة لهذا القول. ولأجل ذلك قد التجأ بعضهم كأبي جعفر محمد بن سعدان النحوي، والحافظ جلال الدين السيوطي إلى القول بأنّ هذه الروايات من المشكل والمتشابه، وليس يدرى ما هو مفادها...)[1].

إنّ السعة لا تتلائم مع التكفير الذي تسبب بتلك السعة بحسب مدعاهم، فإنْ كانت القراءات جاءت للسعة، فلماذا إذن تكفير من لا يقول بها، أو من لا يقول بأصل الموضوع؟ أليس هذا مخالف لأصل المسألة؟ ومخالف لأصل الطرح المفروض؟

إنها مجرد تمحلات لا تسمن ولا تغني عن جوع، وهي تمحلات فارغة هدفها شرعنة القراءات واضفاء القدسية عليها.

٢ـ الأبواب السبعة:

قد قيل بأنّ المراد بالأحرف السبعة هي: الأبواب السبعة التي نزل منها القرآن وهي: زجر، وأمر، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال. وأستُدل على ذلك بما رواه يونس بإسناده عن ابن مسعود، عن النبي ﷺ أنه قال: ((كان الكتاب الأول نزل من باب واحد

(١) البيان، السيد الخوئي، ص ١٧٨ـ ١٨٣.

على حرف واحد، ونزل القرآن من سبعة أبواب وعلى سبعة أحرف: زجر، وأمر، وحلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال...))[1].

الرد على هذا التوجيه:

يرد السيد الخوئي قدس سره على هذا التوجيه بقوله: (ويرد على هذا الوجه:

١ـ إنّ ظاهر الرواية كون الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن غير الأبواب السبعة التي نزل منها، فلا يصح أنْ يُجعل تفسيراً لها، كما يريده أصحاب هذا القول.

٢ـ إنّ هذه الرواية معارضة برواية أبي كريب، بإسناده عن ابن مسعود. قال: إنّ الله أنزل القرآن على خمسة أحرف: حلال، وحرام، ومحكم، ومتشابه، وأمثال.

٣ـ إنّ الرواية مضطربة في مفادها، فإن الزجر والحرام بمعنى واحد، فلا تكون الأبواب سبعة، على أنّ في القرآن أشياء أخرى لا تدخل في هذه الأبواب السبعة، كذكر المبدأ والمعاد، والقصص، والاحتجاجات والمعارف، وغير ذلك. وإذا أراد هذا القائل أنْ يدرج جميع هذه الأشياء في المحكم والمتشابه، كان عليه أنْ يدرج الأبواب المذكورة في الرواية فيهما ايضاً، ويحصر القرآن في حرفين (المحكم والمتشابه)، فإن جميع ما في القرآن لا يخلو من أحدهما.

٤ـ إنّ اختلاف معاني القرآن على سبعة أحرف لا يناسب ما دلت عليه الأحاديث المتقدمة من التوسعة على الأمة؛ لأنها لا تتمكن من القراءة على حرفٍ واحد.

٥ـ إنّ في الروايات المتقدمة ما هو صريح في أنّ الحروف السبعة هي الحروف التي كانت يختلف فيها القُرّاء، وهذه الرواية إذا تمت دلالتها لا تصلح قرينة على خلافها)[2].

وبذلك فقد رد السيد الخوئي قدس سره على هذه الدعوى المسماة بـ(الأبواب السبعة)، وبين تهافت المحتوى الذي احتج به القائلون بذلك.

وكذلك لمن قال بتوجيه آخر للأبواب السبعة، فإن السيد الخوئي قدس سره قال في رد هذا التوجيه ما نصه: (وجوابه يظهر مما قدمناه في جواب الوجه الثاني)[3].

إنّ وضع الأحاديث المكذوبة من أجل قضية معينة لا ولم يكن مستبعداً، ففي حياة

(١) تفسير الطبري، ج١، ص ٢٣.
(٢) البيان، السيد الخوئي، ص ١٨٣ ـ ١٨٤.
(٣) البيان، ص ١٨٤.

النبي الأكرم ﷺ كذبوا عليه، وقد أشار كذلك ﷺ أنّه ستكثر الكذابة من بعدي، وفي تاريخ الإسلام عموماً، وتاريخ علم الحديث بشكلٍ خاص آلاف الشواهد على أسباب كانت هي الغاية في الوضع منها السياسية والمذهبية وحتى الاقتصادية، فلا يستبعد وضع حديث ما من أجل اثبات نظرية أو مسألة كـ(الأحرف السبعة) كمسألة شائكة.

لذا يجب التأكد وعدم الانسياق وراء أي كلام لربما يزخرف ويدلس عليه ، بأنّه حديث عن النبي ﷺ أو عن إمام معصوم لكي يسوق وينتشر ولا ينتقد، إنّ إلباس ثوب القداسة للأحاديث الموضوعة وارد وكثير عبر التاريخ، وهو لازال مستمر إلى يومنا هذا.

٣ـ اللغات الفصيحة:

فقد قيل بأنّ الأحرف السبعة هي اللغات الفصيحة من لغات العرب، والتي هي متفرقة في القرآن، وهذه اللغات الفصيحة هي: لغة قريش، ولغة هذيل، ولغة هوازن، ولغة اليمن، ولغة كنانة، ولغة تميم، ولغة ثقيف. ونسب هذا القول إلى جمع من العلماء، منهم: البيهقي، والأبهري، وصاحب القاموس[1].

الرد على هذا التوجيه:

يقول السيد الخوئي قدس سره ويرده: (١ـ إنّ الروايات المتقدمة قد عينت المراد من الأحرف السبعة، فلا يمكن حملها على أمثال هذه المعاني التي لا تنطبق على موردها.

٢ـ وإنّ حمل الأحرف على اللغات ينافي ما روي عن عمر من قوله: نزل القرآن بلغة مضر. وإنّه أنكر على ابن مسعود قراءته (عتى حين) أي حتى حين، وكتب اليه أنّ القرآن لم ينزل بلغة هذيل، فأقرئ الناس بلغة قريش، ولا تقرئهم بلغة هذيل.

وما روي عن عثمان أنّه قال للرهط القرشيين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيد بن ثابت في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنما نزل بلسانهم.

وما روي: من أنّ عمر وهشام بن حكيم اختلفا في قراءة سورة الفرقان، فقرأ هشام قراءة. فقال رسول الله ﷺ هكذا أُنزلت، وقرأ عمر قراءة غير تلك القراءة. فقال رسول الله ﷺ هكذا أُنزلت، ثم قال رسول الله ﷺ: إنّ القرآن أُنزل على سبعة أحرف.

(١) مناهل العرفان، الزرقاني، ج١، ص ١١٣.

فإن عمر وهشام كان كلاهما من قريش، فلم يكن حينئذٍ ما يوجب اختلافهما في القراءة، ويضاف إلى جميع ذلك؛ إنّ حمل الأحرف على اللغات قول بغير علم، وتحكم من غير دليل.

٣ـ إنّ القائلين بهذا القول إنْ أرادوا أنّ القرآن اشتمل على لغات أخرى، كانت لغة قريش خالية منها، فهذا المعنى خلاف التسهيل على الأمة، الذي هو الحكمة في نزول القرآن على سبعة أحرف، على ما نطقت الروايات بذلك، بل هو خلاف الواقع، فإنّ لغة قريش هي المهيمنة على سائر لغات العرب، وقد جمعت من هذه اللغات ما هو أفصحها، ولذلك استحقت أنْ توزن بها العربية، وأنْ يرجع إليها في قواعدها. وإنْ أرادوا أنّ القرآن مشتمل على لغات أخرى ولكنها تتحد مع لغة قريش، فلا وجه للحصر بلغاتٍ سبع، فإنّ في القرآن ما يقرب من خمسين لغة. فعن أبي بكر الواسطي: في القرآن من اللغات خمسون لغة، وهي لغات قريش، وهذيل، وكنانة، وخثعم، والخزرج، وأشعر، ونمير)[١].

وإنّ الآراء في اللغات متعددة ومتكثرة وصلت إلى خمسين لغة كما يدعي البعض، كما وإنّ الآراء على احتواء القرآن الكريم على الأعجمي قال به بعضٌ آخر، فمن قال بأنّ القرآن الكريم فيه لغات أعجمية لن يقف عند السبعة، ومن قال بأنّ المقصود بذلك العربية فقط فإننا نقول له: إنّها لهجات وليست لغات؛ لأنّ اللغة الأم هي العربية، وما تلك إلا لهجات.

أما القول: بأنّ الأحرف السبعة هي سبع لغات من لغات مضر خاصة، وأنّها متفرقة في القرآن، وهي لغات قريش، وأسد، وكنانة، وهذيل، وتميم، وضبة، وقيس[٢].

فإنّ السيد الخوئي قدس سره يقول فيه: (ويرد عليه جميع ما أوردناه...)[٣].

فكيف يراد بها جميع اللغات الفصيحة، وكيف تتوافق بأنّ القرآن قد نزل بلغة قريش عند من قال بذلك؟

في الحقيقة هناك ضعف واضح في التوجيهات المطروحة، وبالخصوص في توجيه كون القرآن قد نزل بلغات العرب الفصيحة، والدليل بأنهم لم يفهموا الكثير مما ورد فيه، وما تعدد القراءات عندهم إلاّ أكبر دليل على ذلك، وما تحزب البعض لقراءة دون غيرها إلا

(١) البيان، السيد الخوئي، ص ١٨٥ ـ ١٨٦.
(٢) مناهل العرفان، الزرقاني، ج١، ص ١١٤.
(٣) البيان، السيد الخوئي، ص١٨٦.

دليل قاطع على ذلك.

٤ـ الاختلاف في القراءات:

إذ قيل: بأن الأحرف السبعة هي وجوه الاختلاف في القراءات[١].

الرد على هذا التوجيه:

يرد السيد الخوئي قدس سره على هذا التوجيه بقوله: (١ـ إنّ ذلك قول لا دليل عليه، ولا سيما أنّ المخاطبين في تلك الروايات لم يكونوا يعرفون من ذلك شيئاً.

٢ـ إن من وجوه الاختلاف المذكور ما يتغير فيه المعنى وما لا يتغير، ومن الواضح أنّ تغير المعنى وعدمه لا يوجب الانقسام إلى وجهين؛ لأنّ حال اللفظ والقراءة لا تختلف بذلك، ونسبة الاختلاف إلى اللفظ في ذلك من قبيل وصف الشيء بحال متعلقه...

٣ـ إنّ من وجوه الاختلاف المذكور بقاء الصورة للفظ، وعدم بقائها، ومن الواضح أيضاً أنّ ذلك لا يكون سبباً للانقسام؛ كون بقاء الصورة إنّما هو في المكتوب لا في المقروء، والقرآن اسم للمقروء لا للمكتوب والمنزل من السماء، إنّما كان لفظاً لا كتابة...

٤ـ فصريح الروايات المتقدمة أنّ القرآن نزل في ابتداء الأمر على حرفٍ واحد. ومن البيّن أنّ المراد بهذا الحرف الواحد ليس هو أحد الاختلافات المذكورة، فكيف يمكن أنْ يُراد بالسبعة مجموعها!

٥ـ إنّ كثيراً من القرآن موضع اتفاق بين القراء، وليس مورداً للاختلاف، فإذا أضفنا موضع الاتفاق إلى موارد الاختلاف بلغ ثمانية. ومعنى هذا أنّ القرآن نزل على ثمانية أحرف.

٦ـ إنّ مورد الروايات المتقدمة هو اختلاف القرّاء في الكلمات، وقد ذكر ذلك في قصة عمر وغيرها. وعلى ما تقدم فهذا الاختلاف حرف واحد من السبعة، ولا يحتاج رسول الله صلى الله عليه وآله في رفع خصومتهم إلى الاعتذار بأنّ القرآن نزل على الأحرف السبعة، وهل يمكن أنْ يحمل نزول جبريل بحرف، ثم بحرفين، ثم بثلاثة. ثم بسبعة على هذه الاختلافات؟!...)[٢].

(١) مناهل العرفان، الزرقاني، ج١، ص ١٠٩.
(٢) البيان، السيد الخوئي، ص ١٨٧ ـ ١٨٩.

إنّ مسألة القراءات وتعددها واختلافها قد وقعت بعد نزول القرآن الكريم وتدوينه بسنين كثيرة، وتعددها سيذهب بنا إلى تاريخ تعدد الأناجيل بعد أنْ رُفع عيسى عليه السلام، فظهرت بعد ذلك مئات الأناجيل وأسباب ذلك متعددة.

وعليه فإنّ تعدد القراءات ما هو إلا تكليف بما لا يطاق على الأمة وليس تسهيل، وهذا جر وسيجر إلى التأثير على قدسية القرآن الكريم.

٥ـ اللهجات المختلفة:

وقيل بأنّ الأحرف السبع يراد بها اللهجات المختلفة في لفظ واحد[١].

الرد على هذا التوجيه:

يقول السيد الخوئي قدس سره: (وهذا الوجه ـ على أنّه أحسن الوجوه التي قيلت في المقام ـ غير تام أيضاً:

١ـ لأنّه ينافي ما ورد عن عمر وعثمان من أنّ القرآن نزل بلغة قريش، وإنّ عمر منع ابن مسعود من قراءة (عتى حين).

٢ـ ولأنه ينافي مورد الروايات، بل وصراحة بعضها في أنّ الاختلاف كان في جوهر اللفظ، لا في كيفية أدائه، وإنّ هذا من الأحرف التي نزل بها القرآن.

٤ـ ولأنّ حمل لفظ السبع ـ على ما ذكره خلاف ـ ظاهر الروايات، بل وخلاف صريح بعضها.

٥ـ ولأن لازم هذا القول جواز القراءة فعلاً باللهجات المتعددة، وهو خلاف السيرة القطعية من جميع المسلمين، ولا يمكن أنّ يدَّعي نسخ جواز القراءة بغير اللهجة الواحدة المتعارفة ؛ لأنه قول بغير دليل، ولا يمكن لقائله أنْ يستدل على النسخ بالإجماع القطعي على ذلك؛ لأنّ مدرك الإجماع إنّما هو عدم ثبوت نزول القرآن على اللهجات المختلفة... وحاصل ما قدمناه: فإنّ نزول القرآن على سبعة أحرف لا يرجع إلى معنى صحيح، فلا بدّ من طرح الروايات الدالة عليه، ولا سيما بعد أن دلت أحاديث الصادقين عليهم السلام على تكذيبها،

(١) إعجاز القرآن، الرافعي، ص ٧٠.

وإنّما القرآن قد نزل على حرف واحد، وإنّ الاختلاف قد جاء من قبل الرواة)[1].

وبذلك تتوضح ردود السيد الخوئي قدس سره لجميع التوجيهات بخصوص الأحرف السبعة، وخلطها مع القراءات السبع، ولقد أجاد في هذا الاستعراض، وفي هذه الردود العميقة التي استوعبت كل جزئيات الموضوع.

نعم، فقد اختلف الرواة والمؤرخين في تعليل هذه الحروف ، ومعناها ؛ وذلك بسبب عدم تبيين المراد بها، ولقد ذهبت المذاهب في تفسيرها إلى ما شط من جانب، وشذ من جانب آخر، إذ قد وصلت الأقوال فيها إلى أربعين قولاً ورأياً، فيها من التهافت والتناقض الشيء العجيب، ولمن أراد التعرف عليها الرجوع إلى الكتب المختصة في ذلك، وبالخصوص في مدرسة الخلفاء .

أما على رأي صعيد المستوى الشيعة الإمامية الاثني عشرية؛ فإنّ القرآن الكريم (واحد نزل من عند الواحد)، كما وأنّ الاختلاف الموجود جاء من عند الناس، مضافاً إلى ذلك وجود اجازة من عند الأئمة عليهم السلام على القراءة في حال الاضطرار وغيره، إلاّ أنّ ما يهون الخطب أنّ الأمة تقرأ قراءة (حفص عن عاصم)؛ وهي الأشهر، بل هي القراءة الموجودة حالياً عند كافة المسلمين، وهي بالحقيقة قراءة الأئمة عليهم السلام، لكنها سُوقت باسم (حفص عن عاصم) حفاظاً عليها، إذ أنّ أولوية حفظ القرآن الكريم تقتضي ذلك، وتلك هي الحكمة البالغة.

وعن مسألة (الأحرف السبعة) ورأي السيد الخوئي قدس سره فيها يقول عبد الصبور شاهين: (وقد علق الخوئي على هذا الحصر للأحرف السبعة فيما قرره ابن قتيبة وابن الجزري تعليقاً ذكياً فات الأقدمين ملاحظته، قال: إنّ كثيراً من القرآن موضع اتفاق بين القراء وليس مورداً للاختلاف، فإذا أضفنا موضع الاتفاق إلى موارد الاختلاف بلغ ثمانية، ومعنى هذا إنّ القرآن نزل على ثمانية أحرف، وهذا احتمال لم يأخذه القدماء في اعتبارهم حين حصروا وجوه الاختلاف)[2].

(١) البيان، السيد الخوئي، ص ١٩٢ ـ ١٩٣.
(٢) تاريخ القرآن، عبد الصبور شاهين، ص٦٢.

المصادر والمراجع

١ـ أصول الكافي، محمد بن يعقوب الكليني(ت٣٢٩هـ)، منشورات الفجر، بيروت ـ لبنان، ط١، ٢٠٠٧م.

٢ـ إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط٩، ١٣٩٣هـ.

٣ـ الإتقان، جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، اعتنى به وعلق عليه: مصطفى شيخ مصطفى، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٩هـ.

٤ـ البرهان، بدر الدين الزركشي(ت٧٩٤هـ)، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، دار الحديث، القاهرة ـ مصر، ط١، ٢٠٠٦م.

٥ـ البيان، أبو القاسم الخوئي(ت١٤١٣هـ)، مؤسسة إحياء آثار الإمام الخوئي، موسوعة المؤلفات الكاملة، قم ـ إيران، دون طبعة، دون تاريخ.

٦ـ التبيان، أبو جعفر الطوسي(ت٤٦٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، دون طبعة، دون تاريخ.

٧ـ التفسير الكبير، الرازي، فخر الدين(ت٦٠٦هـ)، التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠١هـ.

٨ـ الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: سالم مصطفى البدري، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ.

٩ـ القاموس المحيط، الفيروزآبادي، تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ.

١٠ـ الميزان، محمد حسين الطباطبائي (ت١٤٠٢هـ)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٩٧م.

١١ـ بحوث في تاريخ القرآن وعلومه، أبو الفضل مير محمدي الزرندي، ذوي القربى، قم ـ إيران، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٢ـ تاج العروس، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي(ت:١٢٠٥هـ)، تحقيق: د. حسين نصار ، مطبعة الكويت، ط١٣٩٤،١هـ.

١٣ـ تاريخ القرآن، عبد الصبور شاهين، دار نهضة مصر، القاهرة ـ مصر، ط٣، ٢٠٠٧م.

١٤ـ تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٣هـ.

١٥ـ تفسير البيضاوي (أنوار التنزيل)، ناصر الدين البيضاوي (ت ٦٩١هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٨هـ.

١٦ـ تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن)، ابن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٧ـ تقريب النشر في القراءات العشر، ابن الجزري، تحقيق: عبد الله محمد الخليلي، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٣هـ.

١٨ـ ذكرى الشيعة، الشهيد الأول العاملي(ت٧٨٦هـ)، منشورات مكتبة المفيد، قم ـ إيران، ط١، ١٤٠٢هـ.

١٩ـ صحيح البخاري، محمد بن إسماعيل البخاري(ت٢٥٦هـ)، تحقيق: مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، بيروت ـ لبنان، ط٥، ١٤١٤هـ.

٢٠ـ فتح الباري، ابن حجر العسقلاني(ت٨٥٢هـ)، تصحيح واشراف: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٣٧٩هـ.

٢١ـ كنز الدقائق، محمد بن محمد رضا المشهدي، مؤسسة شمس الضحى، قم ـ إيران، ط١، ٢٠٠٩م.

٢٢ـ لسان العرب ابن منظور(ت٧١١هـ)، مراجعة وتدقيق: يوسف البقاعي وإبراهيم شمس الدين ونضال علي، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ.

٢٣ـ لطائف الإشارات، القسطلاني، تحقيق: مركز الدراسات القرآنية، وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.

٢٤ـ مباحث في علوم القرآن، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت ـ لبنان، ط٤، ٢٠٠٠م.

٢٥ـ مجمع البيان، أبو علي الطبرسي(ت٥٤٨هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٦هـ.

٢٦ـ مناهل العرفان، محمد عبد العظيم الزرقاني(ت١٣٦٧هـ)، تحقيق: فواز أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤١٥هـ.